كتابك

١٤٨

د . إميل فهمى شنودة

التعليم مشروع اقتصادى



دار المعارف



هـذا الكتاب

لم يعد التعليم مجرد استهلاك ، ولكنه أيضا استثمار فى تنمية الطاقات الإنتاجية للموارد الإنسانية والبشرية ، وهذا ما يعبر عنه فى مجالات اقتصاديات التعليم برأس المال البشرى .

وهذه دراسة نظرية ميدانية حول هذا الاستثمار الذى يؤثر فى الحياة الفكرية والحضارية للفرد والمجتمع .





اقرأ ١٤٨

رئيس التحرير أنيس منصور

د . إميل فهمى شنودة

التعليم مشروع اقتصادى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

أولا : الدراسة النظرية

مقدمة :

مفهوم الاستثمار البشرى :

لم يعد التعليم مجرد استهلاك : ولكنه أيضاً استثمار فى تنمية الطاقات الإنتاجية للموارد الإنسانية والبشرية ، أى فيما يُعبر عنه فى مجالات اقتصاديات التعليم برأس المال البشرى ، فقيمة التعليم ليست فى جوانبه المعروفة لدينا ، والراسخة فى أذهاننا منذ قرون مضت ، وهى الجوانب السياسية والاجتماعية والإنسانية ، وإنما قيمته المتمثلة فى جوانبه الاقتصادية ، على أساس أنه من العوامل الهامة والضرورية ، فى تكوين وتنمية رأس المال البشرى ، وإذا نظرنا إلى التعليم على أنه يهتم بالتنمية الشاملة للأفراد عقليًّا وجسميًّا وخلقيًّا واجتماعيًّا وقوميًّا ، ويسهم مباشرة فى إشباع حاجات الأفراد ، فهو فى هذه الحالة استهلاك ، وإذا نظرنا إليه على أنه يحسّن ويطور من القدرات الإنتاجية للعنصر البشرى عن طريق معرفة الأفراد لمصادر الثروة بالبيئة ، ومجالات العمل والنشاط فيها وكيفية استثمارها ، والاستفادة منها ، بحيث يساعد ذلك على الانتفاع بإمكانيات البيئة ، وزيادة غلة الأرض . وتصنيع المحصولات ، وممارسة

الصناعات الريفية والمنزلية وتحسينها لزيادة الدخل ، فهو فى هذه الحالة أيضًا يعتبر استثماراً بشريًّا .

والمقصود بالاستثمار البشرى جميع الأنواع المختلفة للإنفاق التى تؤدى فى النهاية إلى تطوير وتحسين نوعية الجهد البشرى ، وبالتالى يرتفع مستوى إنتاجه ، ويزداد دخله ، ويتمثل العائد منه فيما يؤدى إليه من ارتفاع مستوى الإنتاج ، وزيادة الدخل ، ومن الأمثلة على الاستثمار البشرى النفقات المباشرة على التعليم ، والإنفاق المباشر على الصحة الذى يؤثر على توقعات الحياة للفرد ، وحيويته ونشاطه ونسب الوفيات ، وأيضًا الإنفاق على الغذاء الذى يؤدى إلى زيادة طاقة العمل إلخ ..

ومن الملاحظ أن الدخل الذى يضيع على الطالب – بالتحاقه بالتعليم ، وعلى العامل بالالتحاق بمختلف برامج التدريب المهنى بدلاً من الالتحاق بالعمل مباشرة – هو نوع من النفقات غير المباشرة التى تعتبر استثمارًا وسوف نوضح هذا ميدانيًّا فى الجزء الثانى من هذه الدراسة .

ثورة الاستثمار البشرى :

لقد بدأ يظهر الآن ما يسمى : « ثورة الاستثمار البشرى » يقوم على جعل اقتصاديات التعليم الركن الأساسى لعلم الاقتصاد والتحليل الاقتصادى ، وأن التعليم كاستثمار بشرى هو قدرات مكتسبة منه ، تؤدى إلى زيادة إنتاج الموارد البشرية ، فهى إذن نوع من أنواع رأس المال .

وأداة أساسية من أدوات الإنتاج .

وواقع الأمر أن ثورة الاستثمار البشرى وليدة ومحصلة مجموعة آراء ودراسات المفكرين فى الاقتصاد بصفة عامة ، واقتصاديات التعليم بصفة خاصة ، نستطيع أن نتميز منها ما يلى :

أولا : دراسات وليم بتى وقياس إنتاجية العنصر البشرى : لقد اهتم بتى اهتماماً شديداً بعنصر المهارة ، وقد قام بمحاولة رائدة لقياس إنتاجية العنصر البشرى ، بل إننا نلاحظ أنه نادى بضرورة وضع سياسة محددة للتعليم ترتبط بمتطلبات الاقتصاد القومى فى مختلف المهارات وبسياسة محددة للعمالة تكفل التشغيل الكامل لهذه المهارات المختلفة لدى العاملين . على اختلاف مستوياتهم وتخصصاتهم .

ثانياً : آدم سميث وأهمية المهارات المكتسبة للأفراد : لقد بين آدم سميث طبيعة رأس المال باعتباره عاملاً من عوامل الإنتاج ، واعتبر رأس المال كمية السلع التى يختزنها المجتمع كى تستعمل فى تغذية العمال فى الفترة التى تنقضى بين بدء العملية الإنتاجية وانتهائها ، ولقد أضاف آدم سميث إلى ذلك القدرات والمهارات المختلفة للأفراد التى تمت عن طريق التدريب والمعرفة فى تعريفه لرأس المال القومى . بل اعتبرها جزءًا أساسيًّا من ثروة المجتمع والفرد ، وفى كتابه الشهير « ثروة الأمم » ذكر أن المهارات المكتسبة للأفراد وقدراتهم الإيجابية هى الاستثمار الرئيسى فى رأس المال البشرى ، بل فى تعريفه لمفهوم رأس المال الثابت جعل أحد

أركانه الأساسية القدرات المكتسبة لدى أفراد المجتمع ، والتى تعتبر ثروة لشخصه وثروة للمجتمع وأن تنميتها تحتاج إلى نفقات مادية تعتبر رأس مال ثابتاً .

ثالثاً : مارشال ونظرية المواهب الإنسانية : لقد تطورت النظرة إلى رأس المال بعد آدم سميث ، لتدمج المواهب الإنسانية ضمن رءوس الأموال لأنها المحرك أو « الدينامو » الذى يحرك بعض القوى الاقتصادية فى الحياة العادية ، فى حين أن السلع الرأسمالية هى الأدوات التى تستغلها هذه المواهب ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمعلومات الإنسان عن القوانين الطبيعية ، ومعرفته بالتنظيم الآلى الحديث ، وتنظيم المشروعات ، إن هى إلا بعض الأمثلة الحية التى تنطق بما للمواهب الإنسانية من آثار بعيدة المدى على الإنتاج ، كفرع من رءوس الأموال غير المادية ، ويقول مارشال فى هذا الصدد : « إن الآراء والأفكار العلمية أو الأدبية أو الداخلة فى التطبيقات العلمية هى أثمن الهبات الحقيقية التى يتوارثها جيل عن جيل ، وقد يمكن استبدال أو تعويض الثروة المادية للعالم بأسره ، إذا أتلفت أو أصابها الدمار ماديًّا محتفظين بالآراء والأفكار التى كانت السبب فى تكوين تلك الثروة ، أما إذا خسرنا هذه الآراء ، أو فقدناها بصورة من الصور ، وبقيت الثروة المادية وحدها ، فلابد أن تتلاشى ويرجع العالم القهقرى إلى الفقر ، كما أن أكثر معلوماتنا عن الحقائق المطلقة يمكن استعادتها مرة أخرى إذا فقدت

وبقيت الآراء الإنشائية للفكر الإنسانى ، وإذا تلاشت هذه الآراء رجع العالم ثانية إلى دياجير العصور المظلمة » .

وعلى هذا فإن ألفرد مارشال يعتبر من علماء الاقتصاد الذين أكدوا أهمية التربية موضحًا أن أفضل أنواع رأس المال الذى يستثمر فى الإنسان ، وأن التربية نفسها عملية استثمار قومى ، بل كان يرى أن رأس المال المستثمر فى الإنسان يعطى عائداً أكثر من استثمار الأموال فى المشروعات المختلفة .

رابعاً : جون استيوارت مِلْ وقيمة التراث العلمى والأدبى : لقد أيد مِلْ رأى مارشال السالف الذكر حين يقول إن توفير قوى الدولة الإنتاجية ، ورءوس أموالها المادية ، قد لا يؤثر تأثيراً عميقاً إذا كانت الدول لا تزال محتفظة بذلك التراث العلمى والأدبى الذى أنشأ هذه الثروة المادية ، ولقد أثبتت صحة هذه الفكرة أحداث الحرب العالمية الأولى والثانية ، حيث دمر الجزء الأكبر من رءوس الأموال المادية لدول الحلفاء ، ومع ذلك خرجت هذه الدول بعد فترة وجيزة وكأن شيئا لم يحدث لها ، فأصلحت من نفسها . وأعادت بناء ما تهدم ؛ فالمسألة لم تخرج عن وجود ثروة فكرية ، وتراث أدبى عظيم وثقافة معينة ، استطاعت مرة أخرى بناء ما سبق أن هدمته الحرب .

خامساً : تيودور شولتز . والثورة الفكرية الجديدة : فى مطلع الستينيات اهتم علماء أمريكا برأس المال البشرى ، وكان من أبرزهم

تيودور شولتز ، الذى نعتبره بحق رائد الثورة الفكرية الجديدة ، والتى تتلخص فلسفتها فى إبراز الأهمية الاقتصادية للعنصر البشرى والتعليم ، ولقد لفت شولتز – بحق – النظر لأهمية الموارد البشرية ، مما ترتب على ذلك زيادة الجهود المبذولة لإدماج الاستثمارات فى التربية فى صلب التحليل الاقتصادى ، ولذلك ظهر الكثير من الدراسات والأبحاث التى تعنى بدراسة أهمية تنمية الموارد البشرية واقتصاديات التعليم بوجه عام ، والتى تقيس مدى مساهمة التربية فى النمو الاقتصادى بصفة خاصة ، على أن شولتز تصدى للعقبات التى منعت الاقتصاديين من الأبحاث والدراسات العلمية عن رأس المال البشرى ، ونستطيع أن نوضح أهم هذه العقبات فيما يلى :

أولا : القيم الاجتماعية : ونقصد بها طاقات للعمل ، ودوافع للنشاط ، ومتى تكونت هذه القيم لدى الفرد فإنه ينطلق إلى العمل الذى يحققها بحرية وسعادة ، وتكون له بمثابة المرجع أو المعيار الذى يقيّم به هذا العمل ليرى مدى تحقيقه لها ، فالقيم الدينية والوطنية طاقات للعمل الجماعى هائلة ، والقيم الاجتماعية من تقاليد وأعراف تنسق بين أعمال أفراد المجتمع وتضبطها وتوحد بينها وتؤلف من ذلك وحدة اجتماعية ، فدراسة الفرد كشكل من أشكال الثروة ورأس المال يتنافى مع حرية الفرد وكرامته ومع الديمقراطية كقيم اجتماعية ، تسود المجتمعات الغربية ، فتشبيه الفرد بالسلعة الإنتاجية يحُط من قدره وكرامته ، ويجعله شيئاً

ماديًّا من الممكن امتلاكه ! ، ولكن شولتز يتصدى لهذا الرأى معلناً أن تطبيق مفهوم رأس المال على البشر لا يقلل من قيمته الإنسانية ، وإنما يرفع من قيمة الإنسان باعتباره منتجًا .

ثانياً : النظرة التقليدية للعمل كعنصر إنتاجى متجانس ، ولا يتضمن مهارة ومعرفة ، وقد أوجد هذه النظرة زيادة رءوس الأموال فى الدول الغربية بعد القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ، وتطور نظام المصانع ، ونمو المستعمرات ، وتقدم التجارة الدولية ، كما أدى استخدام التجار فى الصناعة إلى ظهور الآلات الضخمة التى تعتمد على الفحم والحديد ، وفى نفس العصر تقريباً ، بدأت السفن التجارية والسكك الحديدية – وهى سلع رأسمالية – تظهر تباعاً فى الدول المختلفة ، مما أدى إلى زيادة أخرى فى ثروة المجتمع وفى إنتاجيته ، ولكن شولتز يتصدى أيضًا لهذه النظرة التقليدية للعمل قائلا بأنها كانت تتفق والظروف التى سادت القرن الثامن عشر ، ولكن فى القرن العشرين حدث الإنتاج الحديث الذى يعتمد على القوى الميكانيكية والآلية والكهربائية التى حلت محل القوى البشرية الخام ، ازدادت أهمية المعرفة والمهارة فى عنصر العمل ، فلم يعد العمل عنصرًا إنتاجيًّا متجانساً ، بل أصبح عنصر العمل له الصفة الرأسمالية ، بل إنه عنصر غير متجانس لأن كمية رأس المال المتضخمة فى الأفراد تختلف تبعاً لحجم الأموال التى استثمرت فى تكوين مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم .

ثالثاً : التعريف التقليدى لرأس المال : لقد عرف رأس المال بأنه جزء من الثروة الذى يقبل التداول فى السوق ، وعلى هذا نظر الاقتصاديون إلى الفرد بأنه حر لا يُباع ولا يُشترى فى السوق ، وبالتالى انقطعت الصلة بين المفهوم النظرى لرأس المال البشرى وفكرة السوق .

وقد غير شولتز من هذا التعريف التقليدى لرأس المال قائلا : إن رأس المال ليس له صلة بالسوق فقط ، بل إن رأس المال البشرى له صلة بالسوق أيضاً ، فالعامل يودع نتيجة مهاراته ومعرفته الفنية فى السلع التى ينتجها ، ويترتب على ذلك تمتع المهارة والمعرفة بقيمة اقتصادية فى السوق ، هى الأجر الذى يحصل عليه العامل فى سوق العمل ، ومن هنا تنشأ الصلة بين السوق والقدرات الإنتاجية التى نتجت عن الاستثمار فى العنصر البشرى .

المحتوى الاقتصادى للتعليم
أو
التعليم بين الاستهلاك والاستثمار

مما لاشك فيه أن التعليم صناعة كبرى فى جميع أنحاء العالم ، ولذلك فإن الكفاءة التى ينتج بها التعليم ذات أهمية للكفاءة الاقتصادية الكلية للبلاد ، ومن ثم لتقدمها . وذلك عن طريق فعالية نفقات التعليم فى تحويل الأطفال إلى كبار منجين . يسهمون فى تقدم الشعب . ولما كانت التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرًا فى عمليات الإنتاج ، كما تتطلب التفكير فى موضوع العمالة وتوزيع القوى العاملة ، وتتطلب توفير القوى المدربة تدريباً سليماً ، والمؤهلة بمهارات وتخصصات متنوعة تقوم بالعمل وتؤديه على أحسن مستوى ممكن . فإن تنمية الموارد البشر ية هى عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع أفراد المجتمع ، وتعنى من الناحية الاقتصادية تجميع رأس المال البشرى واستثماره بصورة فعالة فى تطوير النظام الاقتصادى .

والواقع أن المحتوى الاقتصادى للتعليم يحتوى على الاستثمار والاستهلاك فى الوقت ذاته بدليل ما يلى :

أولا : من الخطأ الافتراض بأن غرض تنمية الموارد البشرية الأساسى هو زيادة إسهام الإنسان فى خلق الخدمات والسلع الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن فقط .

ثانياً : من المغالطات المنطقية القول بأن وسائل التنمية البشرية يجب أن تعتبر حقوقاً إنسانية ، بغض النظر عن إسهامها فى إنتاج السلع والخدمات النافعة ، وذلك لأنها لا تُعبر إلا بصورة جزئية عن آمال المجتمع وتطلعاته .

وعلى ذلك فلدينا إذن نوعان من الاستثمار أولها الاستثمار الإنتاجى : وهو الذى يعطى الإنتاج للاستهلاك ، ومن المستطاع قياس نتائجه مباشرة ، وثانيهما الاستثمار الاستهلاكى ، وهو الذى يعطى خدمات يستمتع بها مباشرة ، ولا يمكن قياس مدى مساهمته بطريقة مباشرة .

أولا : الجانب الإنتاجى أو الاستثمارى فى التعليم :

يؤكد شولتز ، رائد الثورة الفكرية الجديدة – كما سبق القول – أن التعليم أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار فى رأس المال المادى ، بأكثر من ثلاث مرات ونصف المرة ، وذلك بسبب أثره المباشر وغير المباشر أيضاً على كفاءة الإنتاج بأنواعه المختلفة . وبمعنى آخر فإن الجانب الإنتاجى أو الاستثمارى للتعليم يتناول أمرين هامين :

أولها : التعليم كرأس مال إنتاجى يسهم بطرق مباشرة فى تنمية

الطاقات الإنتاجية المختلفة ورفع مستوى كفايتها على مستوى الفرد والمجتمع من خلال عمله على تحسين نوعية العنصر البشرى .

وثانيهما : التعليم كرأس مال إنتاجى يسهم بطريق غير مباشر فى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومى . فالتعليم كما سبقت الإشارة يحسّن من نوعية العنصر البشرى كعنصر إنتاجى ، وهذا التحسّن بمثابة الزيادة فى كمية العمل من حيث تأثيره بالزيادة على مستوى الإنتاج . ومن جانب آخر يؤدى إلى زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل .

ومن الملاحظ أن التعليم لا يؤدى إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل فحسب ، ولكنه يولد أيضاً وفورات خارجية محسوسة ، تؤدى إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمجتمع ككل . وهو بهذا يعتبر من قبيل التسهيلات الأساسية للإنتاج مثل الطرق والسدود التى يطلق عليها الهيكل الأساسى للإنتاج ، ومن الأمثلة على ذلك تعليم الآباء يؤدى إلى زيادة إنتاجية أبنائهم فى المستقبل من خلال ما يوفره فى بيئة منزلية مثقفة .

كذلك يرفع التعليم من الكفاءة الإنتاجية للمجتمع بصفة عامة عن طريق تشكيل الإنسان المتحضر الذى يتميز باتساع الأفق ، والقدرة على استيعاب كل ما هو متطور وحديث من المعارف التكنولوجية ، والرغبة فى ترك القديم من العادات والتقاليد البالية . كذلك يتميز التعليم كرأس مال إنتاجى عن معظم أنواع رأس المال المادى الثابت ، فهو يولد منافع إنتاجية للفرد تدوم طوال حياته العملية ، التى يفترض أنها تتراوح

بين أربعين وخمسين عامًا ، كما قد تمتد آثاره الإنتاجية بالنسبة للمجتمع لفترة أطول من ذلك .

أما القيمة الإنتاجية للتعليم ، فالمقصود بها قيمته الاقتصادية ، وتتمثل فيما يعود على الفرد والمجتمع من ناتج إضافى نتيجة للاستثمار فى التعليم ، وتتوقف هذه القيمة على التكلفة الاستثمارية للتعليم من ناحية ، والعائد المباشر وغير المباشر المتحقق فيه من ناحية أخرى .

من أجل ذلك كله فإن اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية الاقتصادية قضية أصبحت لا تحتاج إلى توضيح .

مزايا الجانب الإنتاجى أو الاستثمارى فى التعليم :

أولا : يكشف التعليم المواهب الكامنة عند الأفراد ، بل يُنمِّى فى الفرد القدرة على التفكير والخلق والإبداع والابتكار . بل إن النظام التعليمى يعمل كجهاز للبحث والاكتشاف . فأهمية التعليم لا تقتصر على إسهامه فى زيادة إنتاجية عنصر العمل ، ولكنها تشمل أيضًا إمكانيات التقدم واحتمالات التطور التى تنتج عن عملية الاختراع والتحسين والابتكار التى يدخلها الإنسان على النظم الاجتماعية والسياسية ، وعلى طريق الإنتاج ووسائله ، وعلى أنواع المنتجات وطرق توزيعها . وعلى هذا يبدو واضحاً أن الاستثمار فى التعليم بالمقارنة بالاستثمارات الأخرى

المادية – يؤثر فى التطور التكنولوجى والإنتاج بطريقة متميزة وفريدة.

ثانيا : التعليم يزيد قدرة الناس على التكيف بالنسبة للتوافق مع ظروف العمل ، والوظائف المرتبطة بالنمو الاقتصادى. وعندما يواجه العامل المستقر مثل هذا التكيف ، وأنه قد يترك وظيفته الحالية ويدخل فى أخرى ، وقد يهجر قطاعاً متدهوراً إلى آخر فيه فرص عمل أفضل ، إن الحركة الضرورية الواسعة للناس بعيداً عن الزراعة بسبب الزيادة البطيئة على طلب المنتجات الزراعية ، تجسد أهمية هذا التكيف ، وفى الظروف واسعة الاختلاف ، من الصحيح أن الأفراد الذين أمضوا ثمانى سنوات من التعليم الابتدائى ، وقد أعدوا بطريقة فضلى ليتحركوا ويتدرجوا فى أعمال جديدة أكثر من هؤلاء الذين أمضوا أربع سنوات أو أقل فى التعليم. وبالمثل فإن هؤلاء الذين نالوا تعليما ثانويًا قد أعدوا بطريقة فضلى للتكيف من الذين لم يكملوا الصفوف الأولى.

والنمو الاقتصادى فى الظروف الحديثة يسبب تغيرات ضخمة فى فرص العمل ، والتعليم فى هذا المجال ذو قيمة لأنه مصدر للمرونة فى إحداث هذه التكيفات الوظيفية والمكانية.

ثالثاً : التعليم بنظمه ومؤسساته المختلفة يقوم بتوفير القوى العاملة التى يحتاج إليها الاقتصاد المتطور ، ويراجع حاجات المستقبل من أفراد مزودين بمعارف ومهارات عالية.

رابعاً : التعليم لا يسهم فى زيادة الإنتاج فحسب ، ولكنه يسهم

مباشرة وفى ذات الوقت فى زيادة رفاهية المجتمع ، فهو من ناحية يعتبر سلعة استهلاكية ذات قيمة اجتماعية فريدة ، وهو يؤدى من ناحية أخرى ، إلى زيادة الإشباع الكلى الذى يمكن تحقيقه من السلع والخدمات المتاحة .

خامساً : كذلك يعتبر البحث العلمى أحد الوظائف التقليدية للنظام التربوى والتعليمى ، وحيث أدت الأبحاث العلمية التى يقوم بها أساتذة الكليات المتفرغون للأبحاث فى الميادين المختلفة إلى مساهمات ضخمة فى التنمية الاقتصادية ، ومن هذه الدراسات ، دراسات جريلتشرز التى أشارت إلى أن أبحاث تهجين القمح قد عادت على الولايات المتحدة الأمريكية بحوالى ٧٠٠ ٪ فى العام .

وإلى جانب ما هو موجود من موارد إلى أقصى حد له ، فإن البحث العلمى يؤدى إلى اكتشاف موارد جديدة تؤدى ولا شك إلى زيادة الإنتاج فى المجتمع ، فالأبحاث التى تجرى فى مصر للكشف عن البترول فى الصحراء وغيرها ، قد أدت إلى الكشف عن آبار له فى مناطق مختلفة ، مما أدى بالتالى إلى زيادة إنتاج هذه المادة الخام ، وما يترتب على ذلك من إنتاج وزيادة عمالة وتصنيع ، وتقدم . والبحث العلمى يزيد ويحسن من المعلومات التى تدرس فى المؤسسات التعليمية ، ومن ثم يرفع من كفاءة وفاعلية التعليم ، وتحسن التعليم وانتشاره يزيد من مقدرة الأفراد على القيام بالبحوث العلمية والفنية ، وعلى امتصاص نتائج تلك

البحوث فى الإنتاج .

على أنه من الملاحظ أنه إذا كان البحث العلمى شرطاً ضرورياً للتقدم الفنى ، فإنه ليس شرطاً كافياً له ، إذ لا يكفى مجرد قيام الاختراع أو الاكتشاف العلمى لتحقيق التقدم الفنى ، بل لابد من تطبيقه فى المجال الاقتصادى ، فلكى يؤدى البحث العلمى إلى تقدم فنى ، يجب أن يتحول أولا إلى ابتكار ، وهذا هو ما يقصد به التطبيق العلمى للمعارف العلمية والفنية الجديدة ، الذى يؤدى إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد ، وهكذا يتوقف الارتفاع بالمستوى الفنى والتكنولوجى للمجتمع على مدى إمكانية إدماج نتائج البحوث العلمية فى الاقتصاد القومى ، ومدى الإسراع بهذه العملية ، أى على درجة استخدام الفن الإنتاجى الجديد ودرجة كفاءة هذا الاستخدام .

سادساً : إن زيادة الاستثمار فى التعليم لا تؤدى بالضرورة إلى تناقص الغلة . كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات المادية ، فمن المرجح لدى الاقتصاديين أن تقترن زيادة الاستثمار فى التعليم بزيادة الغلة عامة ، فالعائد من التعليم يتجه إلى الزيادة كلما ازدادت القدرات الذهنية ، والمواهب الطبيعية التى يتمتع بها الطلاب محل هذا الاستثمار ، ولما كانت المواهب والقدرات لا تتركز فى طبقة دون أخرى ، إنما تنتشر فى جميع الطبقات ، فإنه يصبح من المرجح أن يقترن التوسع فى التعليم بزيادة فرص التعليم أمام الموهوبين من الأفراد . وتتحقق هذه النتيجة بصفة

خاصة إذا صاحب الزيادة فى الاستثمار فى التعليم تحسن فى نوعية الطلاب محل هذا الاستثمار ، نتيجة ترشيد الأسلوب المتبع فى اختيارهم ، والمقصود بالترشيد هنا ، أن يكون معيار اختيار الطلاب هو القدرات الذهنية والمواهب الطبيعية التى يتمتعون بها .

سابعاً : إن إعداد المعلمين من صلب عملية استثمار التعليم فمن الضرورى توافر أفراد متخصصين فى فروع المعرفة ، خاصة أن إعداد هؤلاء المعلمين يزداد تعقيداً وتطويراً مع الزمن ، ويتطلب إعدادهم الإعداد المناسب للعصر ولنظرياته العلمية ، لأنه إذا ما أحسن إعداد الجيل الجديد من المواطنين نوعاً واتجاهاً مما يؤدى بدوره إلى تحسن نوعية المجتمع وتطويره ، ومن ثم لابد من الاستثمار فى هذا النوع من القوى البشرية لتحقيق هذا الاستثمار .

أهم مشكلات الجانب الاستثمارى أو الإنتاجى للتعليم :

يواجه الجانب الاستثمارى أو الإنتاجى للتعليم عدة مشكلات مختلفة سنبرز أهمها فيما يلى :

أولا : إن استغلال رأس المال فى حالات كثيرة – كالطرق والمدارس والمستشفيات – لا ينتج عنها إنتاج يمكن تسويقه . وقد يكون مستطاعاً فى بعض الحالات أن ننسب قيمة ما إلى العائد ، ولكن فى عدد كبير من الحالات يبدو من المشكوك فيه ، أن نستطيع حساب العائد المالى

فى مثل هذه الاستثمارات فى رأس المال الاجتماعى لكل فرد عندما نقارن ذلك بالعائد من الاستثمارات الأخرى .

ثانياً : لا توجد طريقة دقيقة لتحديد العائد من الاستثمار فى التعليم ، فمن المعروف أن جميع أنواع المعرفة والخبرات التى يكتسبها الفرد عن طريق التعليم تندمج فى شخصيته بل تشكلها ، وهذا يؤدى إلى استخدامه لها فى جميع الأدوار التى يقوم بها فى الحياة كمستهلك وكمنتج ، ويترتب على ذلك صعوبة الفصل بين المهارات والمعرفة التى يكتسبها الفرد ، وتعتبر استهلاكاً ، وبين تلك التى تعتبر استثماراً ، وهذا يؤدى بدوره إلى صعوبة توزيع نفقات التعليم إلى نفقات استهلاكية وأخرى استثمارية .

ثالثاً : صعوبة الفصل بين الآثار الإنتاجية للقدرات والمهارات والخبرات التى يكتسبها الفرد من التعليم ، وبين الآثار الإنتاجية للقدرات والمهارات والخبرات التى يكتسبها من مصادر أخرى غير التعليم ، وكذلك صعوبة التمييز بين دخل العامل الذى هو فى حقيقة أمره عائد على ما اكتسبه من تعليم أو تدريب ، وبين ذلك الذى يعتبر عائداً على ما يتمتع به من قدرات طبية أو مكتسبة من مصادر أخرى .

رابعاً : صعوبة التحديد الدقيق للالتزامات والواجبات العامة التى يتعين على المواطنين تأديتها مقابل ما حصلوا عليه من تعليم مجانى ، ولعل المشكلة الكبرى التى تعانى منها الدول النامية ما اصطلح على تسميته

بهجرة العقول ، أو استنزاف العقول ، وهى تتضمن هجرة الموهوب الذى أحسن تعليمه فى الوطن (ويسمى أحياناً استنزاف العقل المدرب) وهجرة الموهبة عن طريق عدم عودة الطلبة المغتربين ويطلق عليها أحياناً استنزاف العقل غير المدرب ، مما يترتب عليها الخسارة الكبيرة لهذه الدول لموارد طائلة أنفقتها فى تعليم وتكوين هذه العقول التى هاجرت من بلادها .

ثانيا : الجانب الاستهلاكى للتعليم :

لاحظنا فى الجانب الاستثمارى أو الإنتاجى للتعليم ، مزاياه ومشكلاته أنه يهتم بتنمية رأس المال البشرى ، وهو من أهم الدعامات التى يقوم عليها تقدم الدول المعاصرة ، وأصبحت وسائل تنمية هذه القوة البشرية من أهم ما يشغل ساسة الدول وعلماءها والباحثين فيها ، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تعتمد إلى جانب ما تعتمد عليه من رأس المال المادى ومعدات الإنتاج وأدواته على أساس رأس المال البشرى وإعداده وتأهيله بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم ، حتى يستطيع أن يخوض معركة الإنتاج أكثر قدرة وكفاية وأكثر إيماناً واقتناعاً ، وأكثر رغبة لخلق التقدم ودفعه ، وأكثر قدرة على تسييره وتحسينه ، وهنا نتعرض لهذا السؤال : هل للتعليم جانبه الاستثمارى أو الإنتاجى فقط ؟ أو له أيضًا جانبه الاستهلاكى ؟

الواقع أن المحتوى الاقتصادى للتعليم – كما سبقت الإشارة – يحتوى على الاستثمار والاستهلاك فى الوقت ذاته وعلى هذا فالجانب الاستهلاكى للتعليم هو ما يحصل عليه الناس من إشباع تعليمى ، بمعنى أن التعليم يعطى خدمات يستمتع بها الأفراد مباشرة عن طريق رفع مستوى معيشتهم ، ويتضمن الجانب الاستهلاكى للتعليم ركنين أساسيين :

الركن الأول : الاستهلاك الجارى ، وهو يحقق إشباعاً مباشراً لحاجة ثقافية أو اجتماعية أو إنسانية أو سياسية لدى الفرد والمجتمع ، فالطلاب يحصلون على إشباع فورى من تواجدهم مع زملائهم ، حيث يقول الكثيرون إن أيام الدراسة هى أمتع وأسعد أيام الحياة . والآباء يحصلون على سعادة فورية من ذهاب أطفالهم إلى المدارس بدلاً من بقائهم فى المنازل . .

الركن الثانى : أصل استهلاكى مستديم : بمعنى أن التعليم يهدف إلى خدمة الاستهلاك فى المستقبل ، بمعنى أن التعليم لا يغنى بالاستهلاك مرة واحدة ولكن يبقى لمدة طويلة مصدراً مستمرًّا لغنى الحياة الإنسانية . وذلك من خلال ما يكسبه للإنسان من اهتمامات متعددة ومتنوعة ، وما يوفره له من زاد نفسى نجده فيما يصل إليه من تراث فكرى وحضارى .

ومن الملاحظ أن هذين الركنين لم يعرف حجم كل منهما حتى الآن إلا أنه توجد بعض الدراسات أشارت إلى أهمية وجدوى هذين الركنين ، وإن كان الركن الثانى يشتمل على شىء من الاستثمار . .

ثالثًا : القيمة الاستهلاكية للتعليم :

ويقصد بها قيمته الثقافية والأخلاقية والاجتماعية . وبهذا فهى تتكون من الدخل النفسى والإشباع الروحى والنمو العقلى والجسمى والوجدانى ، الذى يتحقق منه ، ومن الصعب قياس هذه القيمة لأنها تتوقف على التفصيلات والأحكام الشخصية للأفراد والمجتمع ، على أنه مازال سائداً ومترسخاً فى الأذهان أن التعليم سلعة استهلاكية وخدمة اجتماعية تقدم للمواطن فى المجتمع ، وأنها حق من حقوق المواطن ينبغى أن يستمتع به .

مهما يكن من أمر فإن القيمة الاستهلاكية للتعليم تتضح فى المجالات الآتية .

أولا : التعليم كاستهلاك : يؤثر على أنماط الاستهلاك الأخرى ، حيث يؤثر نوع التعليم ومستواه على الفرد فى اختياره لأنواع السلع الاستهلاكية الأخرى ، وذلك يبدو فى اختلاف أنماط الاستهلاك بين الأفراد المتعلمين والأفراد غير المتعلمين ، وكثير من أنماط الاستهلاك الضارة بالفرد والمجتمع تعود إلى جهل الأفراد وعدم تعلمهم .

ثانياً : النفقات الخاصة للتعليم لا تعتبر استهلاكاً بأكملها ، بل يبدو جزء من هذه النفقات بوضوح على هيئة استهلاك ، فبعض الآباء يفضلون مدارس خاصة للأبناء ، وهذه المدارس تكاليفها أعلى بكثير من

غيرها ، كما أن بعضهم يفضل أن يشبع هوايات أطفالهم بتعلم الموسيقى أو غيرها ، وتلك النفقات الإضافية تتميز بكونها استهلاكاً ، وإن كانت لا تخلو من الاستثمار فى المستقبل .

ثالثاً : إن التعليم فى حقيقة أمره سلعة معمرة حيث لا يستهلك بمجرد استخدامه مثل السلع الاستهلاكية الأخرى ، بل يستمر مع الفرد طوال حياته ، ويزود الفرد بالخبرات والتجارب بصرف النظر عن عائده الاقتصادى ، فمما لا شك فيه أن التعليم يؤثر فى شخصية الإنسان ويمنحه الثقافة والمعرفة .

رابعاً : من الملاحظ أنه إذا دخلت كل ثمار التعليم مباشرة وفى الاستهلاك النهائى ، فإن تعليماً إضافيًّا لن يسهم فى النمو الاقتصادى . وسيظهر المزيد من التعليم فيما يستهلكه الناس ، فى حين يستجيبون للتغيرات ، بما فى ذلك ارتفاع دخلهم المرتبط بالنمو الاقتصادى . ومع ذلك فإن أخذت كلها صورة القدرات الاستهلاكية الثابتة للمستهلك ، فإن مزيداً من التعليم سوف يدعم الرفاهية فى المستقبل . ولكنها سوف لا تظهر عن قياس النمو الاقتصادى ، وبالرغم من أن الدخل الحقيقى سوف يزداد فى ضوء إشباع المستهلك ، فإن الإشباع الإضافى من الاستثمار فى تلك القدرات الاستهلاكية الثابتة للمستهلك لا يتضمنها قياس الدخل القومى .

على أنه يجب أن نلفت النظر إلى أن القيمة الاستهلاكية للتعليم قد

أوجدت من جانب آخر بعض الآثار الضارة للنظر للتعليم من وجهة استهلاكية بحتة نلخصها فيما يلى :

أولا : لقد ترتب على اعتبار التعليم سلعة استهلاكية فقط أن أصبح التعليم نوعاً من الرفاهية . ومظهراً للأرستقراطية الاجتماعية والفكرية ، حيث لم تكن الدولة تهتم كثيراً بتطبيق مبادئ الاستثمار على التعليم ، وبذلك قل الاهتمام بإحداث الكفاءة فى التعليم .

ثانياً : بدأ الضعف يبدو واضحاً فى الصلة المتبادلة بين التعليم والمجتمع ، حيث ظهرت فى كثير من الأحيان صور من التعليم ، لا ترتبط بحاجات التنمية فى المجتمع ، مما دعا بعض المؤسسات الصناعية إلى الالتجاء لمصادر أخرى غير التعليم لتدريب القوى العاملة التى تحتاج إليها .

ثالثاً : بالرغم من نمو الديمقراطية فى عصرنا كمجموعة من القيم والمبادئ التى تعتبر قوى كبرى فى التغير الحاصل فى المجتمعات المعاصرة ، وبالرغم من انتشار المبدأ الديموقراطى الذى يقول بتهيئة الفرصة لكل فرد فى المجتمع ، لتنمية قدراته ومواهبه عن طريق التعليم ، وأنه يجب على الدولة أن تنفق على التعليم ، فإن ذلك كله أدى إلى عدم تحديد مدى أحقية الفرد فى تعليم أفضل .

رابعاً : من الملاحظ أن النفقات المخصصة للتعليم ، قد تأثرت نتيجة للنظر إليه على أنه استهلاك فقط ، فكانت تزيد وتنقص تبعاً للضغوط

المؤثرة على الدخل القومى ، وبالتالى فقد أصبحت مخصصات التعليم تعتبر أضعف الأقسام فى معظم خطط التنمية الاقتصادية ، وذلك يبدو من خلال نقص الأموال المخصصة للاستثمار فى رأس المال البشرى ، بالمقارنة بالأموال المخصصة للاستثمار فى رأس المال المادى فى الدول المختلفة .

ثانياً : الدراسة الميدانية

مقدمة :

ستتعرض هذه الدراسة الميدانية إلى جانب هام من جوانب اقتصاديات التعليم وهو التكلفة غير المباشرة للتعليم والتى تتمثل فى تكلفة خدمات الطلاب كمورد بشرى أو رأس مال بشرى يستخدمه المجتمع فى التعليم ، أى فيما يضيع على المجتمع من دخل بسبب التحاق الطلاب بالتعليم بدلا من الانضمام إلى سوق العمل ، والإسهام فى إنتاج السلع والخدمات الأخرى البديلة ، على اعتبار أن العمل ضرورى من أجل زيادة الإنتاج[1] ، وفى ذات الوقت فإن الدخل الذى يضيع على الطالب بالتحاقه بالتعليم هو نوع من النفقات الضمنية ، أو غير المباشرة ، التى تعتبر استثماراً بشريًّا . وفى ضوء هذا يمكن اعتبار أن الوقت الذى يقضيه التلاميذ فى المدرسة أو الاستعداد للمدرسة ، لابد وأن يكون له ثمن طالما أن الوظائف فى متناول الأفراد سواء بدون التعليم أو بقليل من التعليم نسبيًّا . وبمعنى آخر فإن التكلفة غير المباشرة للتعليم

Panitchpakdi, (S.), Educational growth in developing countries, (١) An empirical analysis centre for development planning, Rotrerdam 1974, p. 25.

تتمثل فى تكلفة الفرصة البديلة ، أو المكاسب غير المحصلة . والتى تتمثل فى أجر الفرد الذى كان مقدراً أن يحصل عليه لقاء قيامه بالالتحاق بعمل ما بدلا من الانتظام فى الدراسة .

حساب التكلفة غير المباشرة للتعليم :

وحتى يتم حساب هذه التكلفة غير المباشرة للتعليم سنقوم بدراسة وحساب متوسط الدخول المكتسبة للأفراد غير المؤهلين والذين يعملون فى مهن حرة ، وكذلك الأفراد غير المؤهلين أيضا ويعملون فى أعمال رسمية (قطاع عام) اخترنا محافظة الدقهلية كمثال - بالمقارنة مع نظرائهم من الأفراد المؤهلين (الحاصلون على ثانوية عامة ، أو شهادة جامعية) والذين يتساوون معهم فى العمر والطاقة ، والذين يعملون فعلا فى مجالات الإنتاج المختلفة ، فهذا الدخل يعتبر مقياساً تقريبيًّا لقيمة السلع والخدمات التى يحرم منها المجتمع بسبب التحاق الطلاب بالتعليم .

وقبل أن نخوض فى تفاصيل هذه الدراسة الميدانية ، لابد أن نذكر أهمية دراسة حساب التكلفة غير المباشرة للتعليم والتى تتمثل فيما يلى :

أولاً : بالنسبة للمسئولين عن سياسة التعليم والمخططين له :

تهدف هذه الدراسة إلى إمدادالمخططين والمسئولين عن سياسة التعليم بمعلومات عن العلاقة بين التعليم وسوق العمل ، وتبصيرهم بالنتائج

الاقتصادية التى يمكن أن تترتب على السياسات التعليمية البديلة ، وأن يهتم المربون بطبيعة التغيرات التى تحدث فى المجتمع ، والتأثير الذى يغلب عليها فى حاجات المجتمع من القوى البشرية ، واحتمال إدخال تعديلات على المنهج مبنية على ما ينتظر أن يحتاج إليه المجتمع من مختلف أنواع المهارات الجديدة .

ثانياً : بالنسبة لميدان اقتصاديات التعليم :

تعتبر هذه الدراسة بداية متواضعة فى هذا الميدان ، حيث إننا نحتاج فى الواقع لمثل هذه الدراسات ، ليس فقط على المستوى القومى ، ولكن أيضًا على المستويات المحلية ، ولذلك فهذه الدراسة تثرى ميدان اقتصاديات التعليم لا مركزياً ، فمازال ميدان اقتصاديات التعليم فى بلادنا فى حاجة إلى تقدير هذا الدخل الضائع ، والذى يتمثل فى أجر الفرد الذى كان مقدراً أن يحصل عليه لقاء قيامه بالالتحاق بعمل ما بدلاً من الانتظام فى الدراسة ، فهذا الميدان يحتاج إلى المزيد من الدراسات وإلى توفير المزيد أيضاً من البيانات للتوصل إلى نتائج أكثر دقة .

ثالثاً : بالنسبة للتعليم بصفة عامة :

تفيد هذه الدراسة فى التعرف على نواحى النقص الموجودة فى سياستنا التعليمية بصفة عامة وإعادة النظر فى أوضاع التعليم الإعدادى

والثانوى العام ، والتعليم الجامعى أيضًا ، بحيث يكون خريجو هذا التعليم قادرين على الحصول على العائد المادى إن لم يكن يتساوى مع نظرائهم من الأفراد غير المؤهلين ، ويعملون فى أعمال حرة ، فعلى الأقل لا تكون أقل منهم ، وبذلك يمكن إدخال بعض التعديلات فى مناهج هذا التعليم بحيث تحقق الأهداف المرجوة له ، وخاصة الأهداف الاقتصادية .

رابعاً : بالنسبة للأسرة المصرية على المستويين المحلى والقومى :

تفيد هذه الدراسة أولياء الأمور والآباء ، أن يضعوا نصب أعينهم نتيجة العائد الاقتصادى من التعليم سواء من التكلفة المباشرة للتعليم أو غير المباشرة منه ، والتى تتمثل فى تكلفة الفرصة البديلة ، أو المكاسب غير المحصلة عند اختيار نوع التعليم لأبنائهم فى المستقبل .

خامساً : بالنسبة للمجتمع :

يفيد المجتمع فى معرفة القيمة الإنتاجية للتعليم التى يقصد بها قيمته الاقتصادية ، وتتمثل فيما يعود على الفرد والمجتمع من ناتج إضافى نتيجة للاستثمار فى التعليم ، وتتوقف هذه القيمة على التكلفة الاستثمارية للتعليم من ناحية العائد المباشر وغير المباشر المتحقق منه من ناحية أخرى ، ولذلك فهذه الدراسة تفيد فى معرفة سبب من أسباب زيادة الدخل ، أو نقصه عن الأفراد غير المؤهلين ويعملون فى مهن حرة ، أو رسمية ،

والأفراد المؤهلين ويعملون فى مهن رسمية .

وحتى تتضح الرؤية عند دراسة حساب التكلفة غير المباشرة للتعليم علينا أن نفترض بعض الفروض وهى :

أولاً : الدخل الإجمالى للعاملين غير المؤهلين فى أعمال رسمية ، أقل من الدخل الإجمالى للعاملين غير المؤهلين فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) .

ثانياً : الدخل الإجمالى لخريجى الثانوية العامة يقل عن الدخل الإجمالى للأفراد غير المؤهلين ، والعاملين فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) .

ثالثاً : الدخل الإجمالى لخريجى الجامعة يقل عن الدخل الإجمالى للأفراد غير المؤهلين والعاملين فى أعمال رسمية أو غير رسمية .

ولقد تم تصنيف عينة الدراسة إلى المجموعات الآتية :

١ – عدد (١٤٠) عاملاً يعملون كصبية فى أعمال رسمية (حكومية) بشركة الدقهلية للغزل والنسيج فرع المنصورة .

٢ – عدد (١٤٤) عاملاً غير مؤهلين ويعملون فى أعمال رسمية (حكومية) بشركة الدقهلية للغزل والنسيج ، فرع المنصورة .

٣ – عدد (١٠٠) من العمال الذين يعملون كصبية فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) فى ريف وحضر محافظة الدقهلية .

٤ – عدد (٢٠٠) عامل من الذين يعملون فى أعمال غير رسمية فى ريف وحضر محافظة الدقهلية .

ويقصد بالأفراد الذين يعملون كصبية ، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٣ - ١٨ عاماً ولم يلتحقوا بالتعليم الابتدائى ، أو الذين لم يتمكنوا من الانتهاء منه ، أما الأفراد أو العمال فهم من قوة العمل فى المحافظة من فئة العمر ١٨ - ٢٦ عاماً[1] .

أدوات جمع البيانات :

تم جمع البيانات المطلوبة للدراسة باستخدام عدة طرق :

(ا) تصميم استمارة بحث تناولت عدة جوانب منها : بيانات عامة : اسم المبحوث - السن - النوع (ذكر / أنثى) - مدة العمل - متوسط الأجر الشهرى أو اليومى - نوعيته - وجه الإنفاق .

وقد طبقت هذه الاستمارة على مجموعات عشوائية من هؤلاء العمال الذين يعملون كصبية (ذكور/إناث) فى مجالات مختلفة وغير رسمية (قطاع خاص - مهن حرة) وكذلك طبقت على الأفراد الذين يعملون كعمال فى مجالات غير رسمية أيضًا .

(ب) البيانات الخاصة بشركة الدقهلية للغزل والنسيج فرع المنصورة ، أخذت عن طريق موافقة رئيس مجلس الإدارة وتتمثل فى تاريخ الميلاد - السن (سنة - شهر) - بدء التدريب - مدة العمل (سنة - شهر) - الأجر الشهرى .

(١) ملحوظة : اختبرت هذه القيمة من الأفراد الذين أعفوا من أداء الخدمة العسكرية

الدراسة الاستطلاعية :

– تم تطبيق الاستمارة بعد إعداد محتوياتها على أفراد العينتين الثالثة والرابعة .

– بعد الحصول على نتائج التطبيق السابق تم تحليل محتوياته وبنوده .

– تهدف هذه الدراسة الاستطلاعية إلى معرفة العبارات الناقصة فى الاستمارة ، والعبارات التى لا تؤدى الغرض منها على الوجه الأكمل ، ثم تعديلها بهدف الوصول إلى معلومات دقيقة عن البيانات المطلوبة .

ومن الملاحظ أن هذه الاستمارة لا تعتبر مقياساً ، ولذلك لا تتطلب حساب ثباتها أو صدقها ، وإنما هى أداة لجمع بعض البيانات التى تطلبها الدراسة .

تفريغ البيانات والمعالجة الإحصائية :

تم تفريغ البيانات الخاصة بالبحث فى جداول معينة ، واستخدمت فى المعالجة الإحصائية طريقة المصفوفات للحصول على معادلات خط الانحدار حتى تسهل عملية المقارنة بين هذه العينات والوصول إلى نتائج للدراسة .

عينات الدراسة

العينة الأولى : وعددها (١٤٠) عاملاً يعملون كصبية فى أعمال رسمية (حكومية) بشركة الدقهلية للغزل والنسيج فرع المنصورة وقد تم تسجيل بياناتهم كما يوضحها الجدول التالى :

جدول رقم (١)

جدول يبين متوسط الأجر الشهرى على حسب السن وسنوات العمل (الخبرة) للعمال الذين يعملون كصبية بشركة الدقهلية للغزل والنسيج .

فئات السن	فئات مدة العمل	متوسط الأجر الشهرى
		مليم جنيه
١٣ –	١ –	٣,٧٠٠
١٤ –	٢ –	٤,٥٠٠
١٥ –	٣ –	٥,٥٠٠
١٦ –	٤ –	٦,٠٠٠
١٧ –	٥ –	٦,٥٠٠

وقد استخدمت البيانات التى وردت فى هذا الجدول لحساب معاملات معادلة خط الانحدار للعاملين كصبية بالشركة التى أوضحت ما يلى :

١ - أن الحدين العلوى والسفلى للأجور منخفض جدًّا ، فالحد الأعلى للأجر الشهرى وصل إلى ٦,٤٥ جنيهات تقريباً ، على حين وصل الحد الأدنى للأجر الشهرى إلى ٣,٥ جنيهات تقريباً .

٢ - معدل زيادة الأجور مع زيادة مدة الخبرة (خبرة الصبى) منخفضة أيضًا فيصل هذا المعدل إلى ,٦ ، أى أن كل عام يمر على الصبى يزداد مرتبه بنسبة ,٦ من مرتب الشهر السابق .

العينة الثانية : وعددها ١٤٤ عاملاً غير مؤهلين ويعملون فى أعمال رسمية (حكومية) بشركة الدقهلية للغزل والنسيج فرع المنصورة . وقد تم تسجيل البيانات عنهم من واقع سجلات الشركة وتم تفريغ هذه البيانات فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

جدول يبين متوسط الأجر الشهرى على حسب السن ومدة العمل للعينة .

فئات السن	فئات مدة العمل	متوسط الأجر الشهرى
		جنيه مليم
١٨ –	– ١	١٢
١٩ –	– ٢	١٣,٥٠٠
٢٠ –	– ٣	١٤,٥٠٠
٢١ –	– ٤	١٥,٥٠٠
٢٢ –	– ٥	١٦
٢٣ –	– ٦	١٧
٢٤ –	– ٧	١٦,٥٠٠
٢٥ –	– ٨	١٩
٢٦ –	– ٩	١٧,٥٠٠
٢٧ –	– ١٠	٢٠
٢٨ –	– ١١	٢١,٥

وقد استخدمت البيانات التى وردت فى هذا الجدول لحساب معاملات معادلة خط الانحدار للعاملين غير المؤهلين بالشركة ثبت منها ما يلى :

١ – أن الحد الأدنى لأجر العامل الشهرى فى سن ١٨ سنة يصل إلى ١٢ جنيهاً شهرياً وهذا أجر منخفض أيضًا .

٢ – أن الحد الأعلى لأجر العامل الشهرى يصل إلى ٢٠,٥ جنيهاً شهريًّا عندما يصل إلى سن ٢٨ عاماً .

٣ – معدل زيادة (ارتفاع) أجر العامل الشهرى يصل إلى ٨, (ميل خط الانحدار) وهو منخفض أيضاً . أى أن أجر العامل يزداد بمعدل قدره ٨. شهرياً .

العينة الثالثة :

وعددها (١٠٠) من العمال الذين يعملون كصبية فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) فى ريف وحضر محافظة الدقهلية . وقد صممت لهم استمارة تناولت الجوانب الآتية :

(ا) بيانات عامة : اسم المبحوث – السن – النوع (ذكر / أنثى) – مكان الإقامة (مركز / مدينة / قرية) .

(ب) مدة العمل .

(جـ) متوسط الأجر الشهرى أو اليومى .

(د) نوعيته .

(هـ) وجه الإنفاق .

وقد طبقت هذه الاستمارة على مجموعات عشوائية من هؤلاء العمال الذين يعملون كصبية (ذكور / إناث) فى مجالات مختلفة وغير رسمية (قطاع خاص) وقد تم تفريغ البيانات من هذه الاستمارات فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

جدول يبين متوسط الأجر الشهرى على حسب السن ، وسنوات العمل (الخبرة) للعمال الذين يعملون كصبية فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) .

فئات السن	فئات مدة العمل	الأجر الشهرى
		مليم جنيه
١٣ –	– ١	١٠,٥٠٠
١٤ –	– ٢	١٣,٥٠٠
١٥ –	– ٣	١٥,٠
١٦ –	– ٤	١٦,٨٠٠
١٧ –	– ٥	١٨,٠

وقد استخدمت بيانات هذا الجدول فى إيجاد معادلة خط الانحدار لهؤلاء العمال الذين يعملون كصبية فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) اتضح منها ما يلى :

١ – أن الحدين الأدنى والأعلى للأجور الشهرية لهؤلاء العمال الذين يعملون كصبية فى مهن حرة ، مرتفع بصفة عامة ، فيبلغ الحد الأدنى للأجر الشهرى للعامل بين (١٣ – ١٤) سنة ٩ جنيهات تقريباً ، والحد الأعلى للأجور الشهرية للعمال (أقل من ١٨ عاماً) يصل إلى ١٨ جنيهاً تقريباً .

٢ – أن معدل زيادة الأجور الشهرية يصل إلى ١,٨٣ جنيهاً وهو مرتفع أيضًا بالنسبة لهذه الفئة المبتدئة فى العمل .

٣ – مدى الأجر الشهرى (الفرق بين الحدين الأعلى والأدنى للأجور) كبير ، حيث يصل إلى (٩) جنيهات .

العينة الرابعة :

وعددها (٢٠٠) عامل من الذين يعملون فى أعمال غير رسمية فى ريف وحضر محافظة الدقهلية .

وقد تمّ تطبيق ذات الاستمارة التى طبقت على الصبية العاملين فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) فى العينة الثالثة وقد تم أيضاً تفريغ البيانات التى وردت من هذه الاستمارات فى الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

جدول يبين متوسط الأجر الشهرى على حسب السن والخبرة للعاملين فى أعمال غير رسمية .

فئات السن	فئات مدة العمل	متوسط الأجر الشهرى
		جنيه ملیم
١٨ -	١ -	٢١
١٩ -	٢ -	٢٢,٥٠٠
٢٠ -	٣ -	٢١
٢١ -	٤ -	٢٦.٥٠٠
٢٢ -	٥ -	٢٧
٢٣ -	٦ -	٢٨
٢٤ -	٧ -	٣٠
٢٥ -	٨ -	٣٥
٢٦ -	٩ -	٤٢

وقد استخدمت البيانات التى وردت فى هذا الجدول للحصول على معادلة الانحدار لهذه العينة التى اتضح منها ما يلى :

١ - أن الحدين الأدنى والأعلى للأجور (أجور هذه العينة) يصل

إلى ٢٠,٥ جنيها و ٤٢ جنيهاً وهما مرتفعان نسبيًّا .

٢ – أن معدل الزيادة الشهرية فى الأجور مرتفعة ، ففى الفترة من ١ – ٥ سنوات خبرة يصل المعدل إلى ٠,٥١ ، وفى الفترة من ٥ – ٩ سنوات خبرة يصل المعدل إلى ٢,٠٥ .

٣ – أن المدى فى الأجر الشهرى يصل إلى (٤٢ – ٢٠,٥) و ٢١,٥ جنيهاً .

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً – المقارنة بين العاملين غير المؤهلين فى الأعمال الرسمية وغير الرسمية :

من دراسة معادلات خط الانحدار الخاصة بالعاملين غير المؤهلين ويعملون فى :

١ – الأعمال الرسمية وتشمل :

(ا) العاملون كصبية بشركة الدقهلية للغزل والنسيج فرع المنصورة (العينة الأولى) .

(ب) العاملون بشركة الدقهلية للغزل والنسيج فرع المنصورة (العينة الثانية) .

٢ - الأعمال غير الرسمية وتشمل :

(١) العاملون كصبية فى مهن حرة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادى فى حضر وريف محافظة الدقهلية (العينة الثالثة) .

(ب) العاملون فى مهن حرة بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادى فى حضر وريف محافظة الدقهلية (العينة الرابعة) .

يمكن الوصول إلى المؤشرات التالية :

أولا : أن الحد الأدنى للأجور النقدية - يقصد بالأجر النقدى ، ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل فى فترة زمنية محددة - لفئة السن (١٣ -) للعاملين كصبية فى أعمال رسمية أقل من نظرائهم من العاملين كصبية فى أعمال غير رسمية ، حيث إن الحد الأدنى للمجموعة الأولى يصل إلى ٣,٥ جنيهات شهريًّا ، فى حين أن الحد الأدنى للمجموعة الثانية يصل إلى ٩ جنيهات شهريًّا تقريباً .

ويصل الفرق بين الحد الأدنى فى المجموعتين إلى ٥,٥ جنيهات شهريًّا وبنسبة تصل إلى ١٥٧,١٤ ٪ .

ثانياً : أن الحد الأعلى للأجور للعاملين غير المؤهلين والذين يعملون فى أعمال رسمية ، أقل بكثير عن الحد الأعلى للأجور العاملين فى أعمال غير رسمية ، حيث نجد أن الحد الأعلى لأجور المجموعة الأولى فئة السن (٢٦ -) يصل إلى ٢٠ جنيهاً شهريًّا تقريباً ، والحد الأعلى فى المجموعة

الثانية ، ونفس فئة العمر يصل إلى ٤٢ جنيهاً شهريًّا ، وبفارق يصل إلى ٢٢ جنيهاً شهريًّا بنسبة مئوية ١١٠ ٪ .

ثالثاً : معدل زيادة الأجور للمجموعة الأولى (الأعمال الرسمية) أقل من معدل الزيادة لأجور المجموعة الثانية (الأعمال غير الرسمية) . ففى الفترة (١ – ٥) سنوات خبرة للعاملين كصبية ، كان المعدلان للمجموعتين هما على الترتيب ٠,٦ ، ١,٨٣ أى أن المعدل الثانى ثلاثة أمثال المعدل الأول .

وفى ذات الفترة (١ – ٥) سنوات خبرة للعاملين ، كان المعدلان للمجموعتين هما على الترتيب : ٨, ، ٥١, ، أى أن المعدل الأول يزيد قليلاً على المعدل الثانى . وفى الفترة من (٥ – ٩) سنوات خبرة للعاملين كان المعدلان للمجموعتين هما بالترتيب ٨, ، ٢,٠٥ . أى أن المعدل الثانى يقترب من ثلاثة أمثال المعدل الأول .

وفى ضوء هذه النتائج التى توصلت إليها الدراسة نستطيع القول أنه قد تحقق الغرض الأول وهو : « الدخل الإجمالى للعاملين غير المؤهلين ويعملون فى أعمال رسمية ، أقل من الدخل الإجمالى للعاملين غير المؤهلين ويعملون فى أعمال غير رسمية » .

ثانياً : المقارنة بين الأفراد المؤهلين والأفراد غير المؤهلين :

عند المقارنة بين العاملين غير المؤهلين فى الأعمال الرسمية وغير الرسمية

اتضح أن متوسط أجر العالم غير المؤهل فى الأعمال الرسمية يقل عن متوسط أجر العامل غير المؤهل فى الأعمال غير الرسمية ، سواء فى الحد الأعلى أو الأدنى للأجور ، وأن معدل زيادة الأجور فى حالة العمال غير المؤهلين العاملين فى أعمال رسمية ، أقل من نظرائهم فى الأعمال غير الرسمية .

وحتى تتحقق أهداف الدراسة ، فإننا لابد أن نتعرف على الدخل الشخصى – والمقصود بالدخل الشخصى هنا هو الدخل الشخصى للفرد ، فإذا طرحنا الضرائب المباشرة من الدخل الشخصى ، فإننا نحصل على ما يسمى بالدخل التصرفى ، أى الدخل الممكن التصرف فيه – للأفراد الذين أكملوا المراحل التعليمية الثلاث (الإعدادية – الثانوية – الجامعية) والذين تنحصر سنهم فى فئة العمر (١٣ – ٢٢) عاماً . وفى ضوء قانون العاملين بالدولة ، نجد أن الأفراد الحاصلين على مؤهل (ثانوية عامة ، أو ما يعادلها) يتقاضون أجراً شهريًّا قدره (١٧ جنيهاً بعد خصم الضرائب المباشرة) ، وأن الأفراد الحاصلين على مؤهل (عال) يتقاضون أجراً شهريًّا قدره (٢٢ جنيهاً بعد خصم الضرائب المباشرة) ، وبذلك فإنه يمكن المقارنة بين ثلاث مجموعات من الأفراد العاملين :

١ – المجموعة الأولى : أفراد غير مؤهلين ، والتحقوا بأعمال رسمية (حكومية) .

٢ – المجموعة الثانية : أفراد غير مؤهلين ، ولم يلتحقوا بأعمال رسمية ، ولكن زاولوا مهناً حرة خاصة بهم .

٣ – المجموعة الثالثة : أفراد مؤهلون ، أكملوا المراحل التعليمية الثلاث (الإعدادية – الثانوية العامة – الجامعة) والتحقوا بأعمال رسمية (حكومية) .

وسوف نقارن بين هذه المجموعات الثلاث فى غضون فترتين زمنيتين هما :

الفترة الأولى : تبدأ من سن ١٣ سنة وتنتهى عند سن ١٨ سنة ، وهو ما يقابل بداية المرحلة الإعدادية ونهاية المرحلة الثانوية . والتى يمكن بعدها أن يلتحق الفرد المتعلم الحاصل على الثانوية العامة أو ما يعادلها على عمل يحصل منه على أجر .

الفترة الثانية : وتبدأ من سن ١٨ سنة وتنتهى فى الفترة (٢٢ – ٢٤ سنة) وهى تقابل بداية المرحلة الجامعية ونهايتها ، مع العلم أنه قد أضيفت سنتان فى نهاية المرحلة الجامعية ، وذلك استناداً إلى أن الأفراد المتخرجين فى الجامعة يقضون مدة عام (فى الخدمة العامة) لا يتقاضون فيها أجرًا ، أو يلتحقون بالخدمة العسكرية ، ولا يتقاضون أجرًا كذلك وعاماً آخر فى انتظار الحصول على عمل عن طريق وزارة القوى العاملة وهذا النظام معمول به حتى الآن .

ثالثاً : المقارنة بين المجموعات الثلاث خلال الفترة الزمنية الأولى (١٣ – ١٨) عاماً .

المجموعة الأولى ، وهم الأفراد غير المؤهلين ويعملون فى أعمال رسمية بأجور تصل إلى ٦,٥ جنيهات شهريًّا فى نهاية هذه الفترة . أما المجموعة الثانية فإن أفرادها غير المؤهلين والعاملين فى أعمال غير رسمية تصل أجورهم إلى ١٨ جنيهاً شهريًّا ، على حين أن المجموعة الثالثة ، وهم الأفراد المؤهلون الحاصلون على الثانوية العامة . أو ما يعادلها تصل بأجورها إلى (١٧) جنيها شهريًّا .

وفى ضوء هذا يتضح لنا أن أفراد المجموعة الثانية وصلت إلى أعلى الأجور بالمقارنة بالمجموعتين الأولى والثالثة ، أى أن الأفراد غير المؤهلين يحصلون على دخل شهرى أعلى من الأفراد المؤهلين (ثانوية عامة) وبذلك يتحقق الغرض الثانى وهو « أن الدخل الإجمالى لخريجى الثانوية العامة يقل عن الدخل الإجمالى للأفراد غير المؤهلين والعاملين فى أعمال غير رسمية » .

ويجب أن نضع فى الاعتبار أن الفرد المؤهل (ثانوية عامة أو ما يعادلها) سوف يلتحق بالعمل بعد تخرجه مباشرة ، وهذا لا يحدث فى الواقع ، حيث ينتظر التعيين من وزارة القوى العاملة لمدة تصل ما بين (٣ – ٤) سنوات وبإضافة هذه المدة إلى الأفراد غير المؤهلين والعاملين

فى أعمال غير رسمية (المجموعة الثانية) . نجد أن الفرق يتزايد بشكل واضح جدًّا حتى يصل الدخل إلى ٢٥ جنيهاً شهريًّا . كذلك لم نضع فى الاعتبار التكلفة المباشرة للطالب المؤهل (ثانوية عامة أو ما يعادلها) وتشمل :

(ا) النفقات العامة للتعليم فى هذه المرحلة وهى ما تنفقه الدولة على الفرد طوال هذه المرحلة .

(ب) النفقات الخاصة على التعليم وهى ما تنفقه الأسرة على تعليم الفرد طوال هذه المرحلة ، على حين أن الفرد المناظر له عمريًّا وغير المؤهل لم تتحمل الدولة أى عبء فى تشغيله أو تدريبه ، وهو ما يطلق عليه التكلفة غير المباشرة كما سبقت الإشارة ، وهى تكلفة الفرصة البديلة والتى هى عبارة عن الأموال التى كان من الممكن أن يحصل عليها الفرد نتيجة لالتحاقه بعمل ما بدلاً من الانتظام فى الدراسة .

وبحساب مقدار ما تتحمله الدولة من تكاليف فى تعليم الطالب الحاصل على مؤهل ثانوية نجد أن :

متوسط تكلفة الطالب فى المرحلة الإعدادية العامة ومدتها (٣) سنوات يصل إلى ٩٦ جنيهاً على أساس أن التكلفة السنوية (٣٢) جنيهاً ، وأن متوسط تكلفة الطالب فى المرحلة الثانوية العامة ومدتها ثلاث سنوات أيضًا يصل إلى (٢٦٤) جنيهاً على أساس التكلفة السنوية (٨٨) جنيهاً .

رابعاً : المقارنة بين المجموعات الثلاث خلال الفترة الزمنية الثانية (١٨ - ٢٤) عاماً .

من الملاحظ أن المجموعة الأولى وهم الأفراد غير المؤهلين ويعملون فى أعمال رسمية وصلت أجورها إلى (١٩) جنيهاً شهريًّا ، أما المجموعة الثانية وهم الأفراد غير المؤهلين ويعملون فى أعمال غير رسمية فقد وصلت أجورها إلى (٣٧) جنيهاً شهريًّا ، أما المجموعة الثالثة وهم الأفراد المؤهلون (مؤهلات جامعية) فقد وصلت أجورها إلى (٢٢) جنيهاً شهريًّا ، وبالمقارنة بين هذه المجموعات الثلاث نصل إلى النتيجة الهامة التالية وهى : أن أفراد المجموعة الثانية وصلوا إلى أعلى الأجور الشهرية وذلك بالمقارنة بأفراد المجموعتين الأولى والثالثة ، أى أن الفرد غير المؤهل ويعمل فى أعمال غير رسمية يحصل على دخل شهرى أعلى من الأفراد المؤهلين والمتخرجين من الجامعة وبذلك يتحقق الغرض الثالث وهو :

« الدخل الإجمالى لخريجى الجامعة يقل عن الدخل الإجمالى للأفراد غير المؤهلين والعاملين فى أعمال رسمية أوغير رسمية » . مع ملاحظة ما يلى :

١ - الطالب المؤهل خريج الجامعة ينتظر مدة سنتين (سنة فى الخدمة العامة أو الخدمة العسكرية ، وأخرى بدون عمل فى انتظار قرار التعيين من وزارة القوى العاملة) وبإضافة هذه المدة إلى الفرد غير

المؤهل ، فإن الدخل الشهرى يزداد ويصل إلى (٤٢) جنيهاً أى ضعف دخل الفرد خريج الجامعة تقريباً .

٢ – وبإضافة تكلفة الطالب الجامعى والتى تتحملها الدولة وهى :

(ا) متوسط تكلفة الطالب فى المرحلة الجامعية فى الكليات العملية ، يصل إلى ١١٤,٢ جنيهاً سنويًّا ، نجد أن الطالب الذى يمكث (٥) سنوات جامعية فى الكليات العملية تصل تكلفته من جانب الدولة إلى ٥٧١ جنيهاً .

(ب) متوسط تكلفة الطالب فى المرحلة الجامعية فى الكليات النظرية يصل إلى (٥١,٤) جنيهاً سنويًّا ، أى أن تكلفة الطالب الذى يمضى (٥) سنوات جامعية فى الكليات النظرية يصل إلى ٢٥٧ جنيهاً .

أى أنه بالإضافة إلى تحمل الدولة مبلغ (٥٧١) جنيهاً لتكلفة الطالب بالكليات العملية ، و (٢٥٧) جنيهاً لطالب الكليات النظرية ، فإن دخل الطالب الجامعى (سواء من خريجى الكليات العملية أو النظرية) يقل بمقدار النصف عن دخل الفرد غير المؤهل – والذى يتساوى معه فى نفس فئة العمر – والذى يعمل فى أعمال غير رسمية (مهن حرة) .

الخلاصة والتوصيات

بعد تحقيق فروض الدراسة الثلاثة ، فإنه يمكن القول بأن التكلفة غير المباشرة ، أو الفرصة البديلة ، والتى هى عبارة عن الأموال التى كان من الممكن أن يحصل عليها الفرد نتيجة لالتحاقه بعمل ما ، بدلاً من الانتظام فى سلك التعليم . للأفراد غير المؤهلين والذين يزاولون أعمالاً ، ومهناً حرة تجعلهم يحصلون على دخل شهرى يصل إلى ضعف الأفراد المؤهلين (ثانوية عامة – مرحلة جامعية) والذين يتساوون معهم فى العمر والطاقة ، وكذلك الأفراد غير المؤهلين والذين يعملون فى أعمال رسمية (سواء حكومية أو قطاع عام) والذين يتساوون معهم أيضاً فى العمر والطاقة .

وهذا يوضح لنا انخفاض مستوى معيشة الأفراد المؤهلين فى مقابل الارتفاع الكبير لمستويات معيشة الأفراد الذين لم يحصلوا إلا على قدر يسير من مستويات المعرفة من القراءة والكتابة ، مما يؤثر بالتالى على الروح المعنوية لهؤلاء الأفراد المتعلمين ، وينعكس على أعمالهم ، ويقلل من إنتاجهم ، مع كثرة مطالبتهم بزيادة أجورهم ، وهذا يظهر بوضوح عند استقرائنا لبعض تقارير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لجمهورية مصر العربية ، والتى تبين أن هناك انخفاضاً مستمراً فى نسبة الإنتاج إلى الأجر بالنسبة لمعظم الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى بلادنا .

إن هذه الدراسة الميدانية لموضوع هام من موضوعات اقتصاديات التعليم وهو التكلفة غير المباشرة للتعليم تجعلنا فى النهاية نوصى بما يلى :

أولاً : ضرورة أن توفر مدارسنا بمراحلها الثلاث (ابتدائى – إعدادى – ثانوى) لتلاميذها الفرص اللازمة للتدريب على العمل فى الحياة العامة ، حتى إذا خرجوا منها إلى الحياة العملية واجهوا تلك الحياة مزودين بإعداد سابق مناسب وبخبرات عملية نافعة ، خاصة أن هناك كثيراً من التلاميذ يقف بهم تعليمهم عند نهاية إحدى هذه المراحل ولا يواصلون الدراسة بعدها .

ثانياً : ينبغى عند وضع مناهج هذه المراحل التعليمية إجراء تحليل علمى للمجتمع واحتياجات الطالب وأهداف كل مرحلة ، بحيث يساير التخطيط المخصص للمنهج التخطيط العام للدولة من جهة ليتسنى إعداد المواطنين لتحمل مسئوليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبحيث يساير من جهة أخرى متطلبات الطلاب فى مراحل نموهم المختلفة . ومن الضرورى أيضاً أن تصبح دراسة هذه المناهج عملية مثمرة ، وأن يشترك المدرسون وأولياء الأمور فى لجان وضعها وتعديلها إن تطلب الأمر .

ثالثاً : أهمية جعل الورشة جزءًا أساسيًّا فى مناهج التعليم الابتدائى حتى الثانوى أيضاً .. ففى الورشة يقوم التلاميذ بأعمال النجارة والسمكرة

وإصلاح السيارات والراديو أو ملء البطاريات أو تشغيل المخرطة والمنجلة والنول وأعمال السباكة .. إلخ .. وأن تكون الدراسة فى هذه الورش على أسس عملية وتكنولوجية .

رابعاً : أن تنفتح الأنشطة التربوية داخل المدارس لمراحل التعليم المختلفة على الأنشطة المماثلة لها خارج المدرسة ، وذلك تيسيراً لتبادل المعلومات والخبرات وتحقيقاً للتكامل فيما بين الجانبين ضمن إطار موحد .

خامساً : التوسع فى التعليم التقنى والمهنى وتوجيه مساره بحيث تصير له الغلبة فى الحجم على التعليم العام ، وبحيث يخدم احتياجات سوق العمل وإطالة مدة التدريب العملى اللازم له ، وجعل هذا التدريب داخل المصانع والمؤسسات والشركات .

سادساً : أن ينسجم التعليم التقنى والمهنى - أولاً وقبل كل شىء مع مطالب التنمية الاقتصادية - فالفيصل فى نمو التعليم التقنى والمهنى هو احتياجات بنية المهن - وبخاصة فى القطاع الحديث - من المهارات على مستوى هذا التعليم ، وما وراء تلك الاحتياجات من معدلات تنمية اقتصادية ، بجانب تلك الاحتياجات لابد من مراعاة بعد الكيف فى هذا التعليم ، ومستوى الخريج الذى بعده وإلا أصبح بعد الكيف عبئاً على الاقتصاد ونموه .

على أنه من الواجب أن نوضح أنه إذا كانت هذه الدراسة قد بينت - كما سبقت الإشارة - أن العمال غير المؤهلين يحصلون على دخول

شهرية بلغت ضعف دخول الأفراد المؤهلين ، فإن هذا لا يعنى إطلاقاً أن التعلم ليست له أهمية لهؤلاء العمال غير المؤهلين بغض النظر عن عملهم فى مهن حرة أو رسمية . فمما لاشك فيه أن التعليم يحسّن من نوعية العنصر البشرى كعنصر إنتاجى ، وهذا التحسين ، يعتبر من ناحية بمثابة الزيادة فى كمية العمل من حيث تأثيره بالزيادة على مستوى الإنتاج ، وهو من ناحية أخرى يؤدى بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج المتوسطة للعمل ، غير أن التعليم لا يؤدى إلى زيادة إنتاجية عنصر العمل فحسب ، بل يؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية للمجتمع ككل عن طريق المساهمة فى خلق الإنسان المتحضر الذى يتميز باتساع الأفق والقدرة على استيعاب الحديث من المعارف التكنولوجية والرغبة فى ترك القديم من العادات والتقاليد البالية .

أهم مراجع الدراسة

1. Blaug, E., (ed), Economics of Education. The English Language Book Society and Penguin Books Vol, I, 1972.
2. Cohn, Elchanan. The Economics of Education, Lexington Books. D.C. Heath & Co., Lexington Massachusettes, Toronto, London 1972.
3. Hanson (Lee), Rates of Return to gnestment in Schooling in the United States, In M. Blaug (ed). Op. cit., Vol. I. 1972.
4. Pantichpakdi, (S.) Educational growth in Developing countries, An empirical analysis centre for development planning Rotterdam, 1974.
5. Robinson (E.A.G.) & Vaizey (J.) edo, The Economics of Education Macmillan & co., London. 1971.
6. Schultz (T.W.) Capital Formation by Education in Journal of Political Economy, December, 1960.
7. R. Spiegal (Murray), Theory and Problems of Statistics McGrwo-Hill, London, 1971.
8. Vaizey, (J), The Economics of Education, Faber Lodon, 1962.

صدر من هذه السلسلة :

١ – طعام الفم والروح والعقل	توفيق الحكيم
٢ – الفضاء ومستقبل الانسان	د . فاروق الباز
٣ – شريعة الله وشريعة الانسان	المستشار على منصور
٤ – أسس التفكير العلمى	د . زكى نجيب محمود
٥ – عالم الحيوان	د . محمد رشاد الطوبى
٦ – تاريخ التاريخ	على أدهم
٧ – الفلسفة فى مسارها التاريخى	د . توفيق الطويل
٨ – حواء وبناتها فى القرآن الكريم	أمينة الصاوى
٩ – علم التفسير	د . محمد حسين الذهبى
١٠ – المسرح الملحمى	د . عبد الغفار مكاوى
١١ – تاريخ العلوم عند العرب	د . أحمد سعيد الدمرداش
١٢ – شلل الأطفال	د . مصطفى الديوانى
١٣ – الصهيونية	فتحى الإبيارى
١٤ – البطولة فى القصص الشعبى	د . نبيلة إبراهيم سالم
١٤م – عيون تكشف المجهول	د . محمد عبد الهادى
١٥ – الحضارة	د . أحمد حمدى محمود
١٦ – أيامى على الهوا	سلوى العنانى
١٧ – المساواة فى الإسلام	د . محمد بديع شريف
١٨ – القصة القصيرة	د . سيد حامد النساج
١٩ – عالم النبات	د . مصطفى عبد العزيز مصطفى

٢٠ – العدالة الاجتماعية فى الإسلام	أنور أحمد
٢١ – السينما فن	صلاح أبو سيف
٢٢ – قناصل الدول	أحمد عبد المجيد
٢٣ – الأدب العربى وتاريخه	د . أحمد الحوفى
٢٤ – الكتاب والمكتبة والقارئ	حسن رشاد
٢٥ – الصحة النفسية	د . سلوى الملا
٢٦ – طبيعة الدراما	د . إبراهيم حمادة
٢٧ – الحضارة الإسلامية	د . على حسنى الخربوطلى
٢٨ – علم الاجتماع	د . فاروق محمد العادلى
٢٨م – روح مصر فى قصص السباعى	حسن محسب
٢٩ – القصة فى الشعر العربى	ثروت أباظة
٣٠ – العمارة الإسلامية	د . كمال الدين سامح
٣١ – الغلاف الجوى	د . يوسف عبد المجيد فايد
٣١م – محمود حسن اسماعيل	د . عبد العزيز الدسوقى
٣٢ – التاريخ عند المسلمين	محمد عبد الغنى حسن
٣٣ – الخلق الفنى	د . مصرى عبد الحميد حنوره
٣٤ – البوصيرى المادح الأعظم للرسول	عبد العال الحمامصى
٣٥ – التراث العربى	عبد السلام هارون
٣٦ – العودة الى الإيمان	أحمد حسن الباقورى
٣٧ – الصحافة مهنة ورسالة	د . خليل صابات
٣٨ – يوميات طبيب فى الأرياف	د . الدمرداش أحمد
٣٩ – السلام وجائزة السلام	عثمان نويه
٤٠ – الشريعة الإسلامية	المستشار عبد الحليم الجندى
٤١ – ثقافة الطفل العربى	جمال أبو رية

٤٢	اللغة الفارسية	د. محمد نور الدين عبد المنعم
٤٣	حضارتنا وحضارتهم	د. عبد المنعم النمر
٤٤	الأمثال الشعبية	محمد قنديل البقلي
٤٥	التعريف بالاقتصاد	د. حسين عمر
٤٦	المستوطنات اليهودية	حسن فؤاد
٤٧	بدر والفتح	محمد فرج
٤٨	الفلسفة و[illegible]	د. عبد الحليم محمود
٤٩	الطب النفسي	د. عادل صادق
٥٠	كيف نفهم اليهود	د. حسن موسى
٥١	الفن الإذاعي	د. فوزية فهيم
٥٢	الكتابة العربية	محمد شوقي أمين
٥٣	مرض السكر	د. أحمد غريب
٥٤	شوقي أمير الشعراء .. ماذا ؟	فتحي سعد
٥٥	الفلسفة الإسلامية	د. احمد عاطف العراقي
٥٦	الشعر في المعركة	حسن النجار
٥٧	طه حسين يتكلم	سامح كريم
٥٨	الاعلام ولغة الحضارة	د. عبد العزيز شرف
٥٩	تاجور شاعر الحب والحكمة	علي شلش
٦٠	كوكب الأرض	د. فوخندة حسن
٦١	السير الشعبية	فاروق خورشيد
٦٢	التصوف عند الفرس	د. ابراهيم شتا
٦٣	الرومانسية في الأدب الفرنسي	د. أمال فريد
٦٤	القرآن وحياتنا الثالثة	محمود بن الشريف
٦٥	التعبيرية في الفن التشكيلي	د. نعيم عطية

العنوان	المؤلف
٦٦ ميراث الفقراء	فؤاد شاكر
٦٧ – العمارة والبيئة	المهندس حسن فتحى
٦٨ قادة الفكر الاقتصادى	د. صلاح نامق
٦٩ المسرح الغنائى العربى	محمود كامل
٧٠ الله أم الطبيعة	د. يوسف عز الدين عيسى
٧١ عن الهواء الذى نعيش فيه	د. مدحت اسلام
٧٢ الادب الفرنسى فى عصر النهضة	د. رجاء ياقوت
٧٣ الحرب ضد التلوث	رجب سعد السيد
٧٤ القصة والمجتمع	يوسف الشارونى
٧٥ منطق الثلاثة	عبد الله الكبير
٧٥م محمد أبو زيد	فتحى سعيد
٧٦ العسكرية الإسلامية	لواء جمال الدين محفوظ
٧٧ – النفايات الذرية	د. محمد عبد الله بيومى
٧٨ – الإعلام والنقد الفنى	د. أحمد المغازى
٧٩ – المسرح الأمريكى	د. عبد العزيز حمودة
٨٠ – زحف الصحراء	د. محمد فتحى عوض الله
٨١ – مشاكل الطفل النفسية	د. كلير فهيم
٨٢ – الأدب التركى	د. حسين مجيب المصرى
٨٣ – مضادات الحيوية	د. محمد صادق صبور
٨٤ – الرواية الإنجليزية	د. إنجيل بطرس
٨٥ – الضحك فلسفة وفن	جلال العشرى
٨٦ الاستمارات الاجنبية	د. عبد الواحد النمار
٨٧ لغتنا الجميلة	فاروق شوشة
٨٨ الحرب عند العرب	د. عبد الرحمن زكى

٨٩ لئلا تخرف البكاء	نشأت التغلبى
٩٠ الإسلام وروح العصر	د. حسين فوزى النجار
٩١ - الريات الشعبى	د. عبد الحميد يونس
٩٢ - علم المنطق	د. محمد مهران
٩٣ القلب وتصلب الشرايين	د. رجب عبد السلام
٩٤ - فن الخزف	سعد الخادم
٩٥ الاعجاز القرآنى	د. محمد احمد العزب
٩٦ سفراء النبى	د. محتار الوكيل
٩٧ - ساعة مع القرآن العظيم	د. عبد العظيم المطعنى
٩٨ - لغة الصحافة المعاصرة	د. محمد حسن عبد العزيز
٩٩ - الكيمياء الصناعية	د. محمد الحلوجى
١٠٠- الدراما الأفريقية	د. على شلش
١٠١- وكالات الأنباء	شفيق عبد اللطيف
١٠٢- الحدوتة والحكاية الشعبية	محمد فهمى عبد اللطيف
١٠٣- ألف باء السياسية	د. أحمد حمدى محمود
١٠٤- تطور الشعر فى الغناء العربى	غطاس عبد الملك
١٠٥- الحرب الإلكترونية	عبده مباشر
١٠٦- البطل فى القصة المصرية	حسن محسب
١٠٧ - عجائب الحشرات	د. محمد طلعت الابراشى
١٠٨ - الإذاعة خارج الحدود	أنور شتا
١٠٨م- مصر الخضراء	د. فاروق الباز
١٠٩ - القانون الطبيعى وقواعد العدالة	عبد السميع الهوارى
١١٠ - فن التصوير السينمائى	أحمد الخضرى
١١١ الطـفـل	د. محمد فتحى عوض الله

١١٢ – الفن والمرأة	شريفة فتحى
١١٣ – نظام الحكم فى الإسلام	د . مصطفى كمال وصفى
١١٤ – رحلتى مع الرواية	فتحى أبو الفضل
١١٥ – التطـــور	د . منى فريد
١١٦ – الأدب والمواطن	عباس خضر
١١٧ – آفاق جديدة فى التعليم	د . طلعت حسن
١١٨ – الفن القبطى	د . باهور لبيب
١١٩ – اجتماعيات التنمية	د . محمود الكردى
١٢٠ – المسرح الشامل	أحمد زكى
١٢١ – رسائل إخوان الصفا	د . على السكرى
١٢٢ – الرمزية الصوفية فى القرآن	د . سيد عبد التواب
١٢٣ – الحب فى الشعر الفارسى	د . عفاف زيدان
١٢٤ – الإنسان والعـــلم	د . عبد العزيز أمين
١٢٥ – نظرات فى القصة القصيرة	حسين القبانى
١٢٦ – الفراعنة أساطين الطب	محمد عبد الحميد بسيونى
١٢٧ – كهـــف الحكيم	فتحى العشرى
١٢٨ – فنون الزجل	محمد قنديل البقلى
١٢٩ – للألبان فلسفة وأسرار	د . مصطفى الديوانى
١٣٠ – الدراما اليونانية	كمال ممدوح حمدى
١٣١ – الأسرة فى الدين والحياة	المستشار محمد عبد الفتاح الشهاوى
١٣٢ – الأدب والحضارة	د . نعمات أحمد فؤاد
١٣٣ – الجراحة علم وفن	د . عوض الدحة
١٣٤ – علم النفس والجريمة	المستشار محمد فتحى
١٣٥ – فن المقال الصحفى	د . عبد العزيز شرف
١٣٥م – النقد الفنى	د . نبيل راغب

١٣٦ – الإخراج السينمائي	د. فاروق الرشيدى
١٣٧ – فلسفة الجمال	د. أميرة حلمى مطر
١٣٨ – النظام المالى فى الإسلام	د. إبراهيم فؤاد أحمد
١٣٩ – الفن التأثرى	صبحى الشارونى
١٤٠ – الكيمياء عند العرب	د. مدحت إسلام
١٤١ – الأزياء الشعبية	سعد الخادم
١٤٢ – زدنى يافضيلة الشيخ	صلاح منتصر
١٤٣ – الدراما الروسية	د. فوزى فهمى
١٤٤ – حيوانات ما قبل التاريخ	د. عبد الهادى أحمد
١٤٥ – النقد السينمائى	خميس خياطى
١٤٦ – الصحافة العسكرية	محمد عبد الحميد
١٤٦م– كأس العالم	عادل شريف
١٤٧ – خبز وحرية	إبراهيم الدسوقى

رقم الإيداع	١٩٨٢/٣٩٩٦
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٠٢-٠١٥٠-٢

١٧٣/٧٨/ق

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)